مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة – الجلسة الرابعة والعشرون
البند الرابع: المناقشة التفاعلية مع لجنة التحقيق في سوريا
مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
١٧ سبتمبر ٢٠١٣
ألقاها: فاضل شقيف

شكرًا لك، السيد الرئيس،

يرحب مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، والشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان، بالتعاون مع عدد من المنظمات السورية، بتقرير اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق في سوريا.

ويأتي صدور التقرير بعد فترة وجيزة من إجراء هجوم كيميائي، غير مسبوقة، في ٢١ أغسطس/آب في "الغوطة" بالضواحي الشرقية لدمشق، نتج عنه وفاة المئات من المدنيين، بما في ذلك العشرات من النساء والأطفال؛ حيث تشير الأدلة التي جمعتها منظمات حقوق الإنسان السورية إلى أن الحكومة السورية تتحمل المسئولية عن هذا الهجوم. مما لا شك فيه أن استخدام الأسلحة الكيميائية القاتلة على نطاق واسع ضد منطقة مأهولة بالسكان المدنيين يُشكِّل جريمة ضد الإنسانية من الدرجة الأولى.

ومع ذلك، فإن تركيز المناقشات الدولية حول مخاطر استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا لا يزال مقيدًا للغاية، مما يؤدي إلى تعتيم على ما يحدث على أرض الواقع، حيث لا يزال ملايين من السوريين يعانون بشكل يومي بشكل يصعب تصوره، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى شن الحكومة لحرب ضد مواطنيها، بينما المجتمع الدولي غير قادر، أو غير راغب، على ضمان عملية ذات مصداقية من المساءلة عن الجرائم ضد الإنسانية المرتكبة، بما في ذلك القصف العشوائي، الإعدام التعسفي، التعذيب على نطاق واسع، الاحتجاز التعسفي، والاغتصاب والاختفاء القسري – وكلها جرائم ما تزال ترتُكب، ولذا يجب ضمان أن يصبح التعامل مع تلك الانتهاكات المستمرة في قلب اهتمامات هذا المجلس.

لا يزال عشرات الآلاف من السجناء السياسيين، بمن فيهم نشطاء حقوق الإنسان والمحامين وعمال الإغاثة والصحفيين والمواطنين المسالمين، يتعرضون بشكل روتيني لسوء المعاملة والتعذيب في مرافق الاحتجاز الحكومية، مثل السجون المركزية في حمص وحلب. كما يوجد انتشار واسع لاستخدام العنف الجنسي كسلاح في الحرب؛ بغرض إرهاب ومعاقبة النساء ومجتمعاتهن، مما يعد أحد الأسباب الرئيسية لفرار الملايين ولجوئهم إلى المنفى، أو تشردهم داخليًا.

تلاحظ منظماتنا أن التقرير يؤكد وجود تورط مباشر من أطراف ثالثة داعمة للحكومة السورية، وكذلك من المقاتلين الأجانب مثل الدولة الإسلامية في العراق وسوريا –ISIS– في الجرائم التي ارتُكبت ضد السكان المدنيين في سوريا. يجب مساءلة جميع الأطراف الفاعلة، وضمان عدم إفلاتها من العقاب.

في ظل تجدد المحادثات بشأن تحديد عملية لتحقيق السلام في سوريا، تؤكد منظماتنا على أن تحقيق السلام على حساب العدالة من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم حالة عدم الاستقرار والمزيد من الانتهاكات في المنطقة.

إن منظماتنا تناشد هذا المجلس مرة أخرى على توجيه دعوة واضحة وحازمة لمجلس الأمن لإحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية، وذلك من أجل التغلب على إفلات مرتكبي الجرائم الدولية في سوريا من العقاب.

شكرًا لك، السيد الرئيس.